بيان

[illegible]

الى

[illegible]

٤-٥ اكتوبر ٢٠١٧

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 8th Floor, New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 21[illegible]

السيد الرئيس،

أود بداية أن أشكر الأمين العام، على تقريره القيم والشامل والمعنون "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي" الذي أكد مرة أخرى أن السلام والأمن والتنمية لن تتحقق بدون الالتزام الجماعي بإعمال مبدأ سيادة القانون.

السيد الرئيس،

أكدت التطورات الدولية أن مبدأ سيادة القانون كان ولا يزال الركيزة الأساسية لنجاح

أجل توفير البيئة المطلوبة لتحقيق السلم والاستقرار الإقليمي والدولي الذي تنشده الأسرة الدولية، والتغلب على التحديات الداخلية التي تواجه العديد من المجتمعات.

لقد أقر المجتمع الدولي أن سيادة القانون لن تسود إن لم تحظَ كرامة وحقوق الإنسان

هو الكفيل بتحويل هذا المبدأ إلى حقيقة واقعة. وعلى هذا الأساس نهض مبدأ سيادة القانون بدورٍ أساسي في ترسيخ القانون الدولي واحترام الحقوق الأساسية للإنسان، وهو ما جعل من هذه المبادئ ركائز أساسية في الدساتير والقوانين والأنظمة الوطنية للدول التي تلتزم بسيادة القانون.

السيد الرئيس،

إيماناً من دولة قطر بمبدأ سيادة القانون، فقد واصلت التنامي مع جهودها لتكريس هذا المبدأ

الدولي، بكل ما يتضمنه ذلك من التزامات وضمانات بموجب أحكام القانون الدولي، الأمر الذي يتطلب وجود آليات للمتابعة والمساءلة ازاء تنفيذ الدول لالتزاماتها في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن استخدام الوسائل القسرية في العلاقات الدولية، بهدف مصادرة القرار السيادي للدول، فرض الوصاية عليها في شؤونها الداخلية يُشكل انتهاكاً صارخاً للبعد الدولي

المجتمع الدولي لتحقيق الامن والسلم الدوليين، من خلال مساهمتها في التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية والدولية، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

[redacted]

الإقليمي، وأهمية زيادة الوعي بهذا المبدأ في منطقتنا، وفرت بلادي كافة الامكانيات اللازمة لمركز حكم القانون ومحاربة الفساد في الدوحة، الذي تم تأسيسه في عام ٢٠١٢،

[redacted]